

سنة على مظاهرات غزة: 11 ملف تحقيق لدى الشرطة العسكرية - والخدعة واحدة

ورقة موقف، بتسيلم، آذار 2019

منذ سنة تجري مظاهرات يشارك فيها آلاف الفلسطينيين قرب الشريط الحدودي في قطاع غزة يطالبون فيها برفع الحصار المفروض على القطاع وممارسة حق العودة. حتى نهاية شهر شباط قُتل في هذه المظاهرات 200 فلسطيني من بينهم على الأقل 39 قاصراً وجرح أكثر من 6,300 شخص بالرصاص الحي - نتيجة مباشرة لتعليمات إطلاق النار المخالفة بوضوح للقانون التي صدرت إلى القوات في الميدان والتي تسمح بإطلاق الرصاص الحي على متظاهرين لا يشكلون خطراً على أحد. جلبت هذه النتائج نقداً شديد اللهجة ضد إسرائيل وخاصة في أوساط المجتمع الدولي رغم هذا النقد رفضت إسرائيل ولا تزال ترفض تغيير تعليمات إطلاق النار. لا يزال إطلاق النيران مستمرًا ولا تزال أعداد القتلى تزداد كل أسبوع.

عوضاً عن الإقلاع كلياً عن ممارساتها أعلنت إسرائيل - على عاداتها - أنها سوف تحقق في "حالات استثنائية" حدثت خلال المظاهرات. إنه إعلان روتيني درجت إسرائيل على التصريح به كلما اشتدت عليها وطأة النقد ويحدث هذا عموماً في أعقاب ارتفاع كبير في عدد الفلسطينيين الذين تقتلهم عناصر قوات الأمن الإسرائيلية. هكذا حدث مثلاً في أعقاب "عملية الرصاص المصبوب العسكرية" في كانون الثاني 2009 كما في أعقاب "عملية الجرف الصادم العسكرية" في صيف 2014.

الهدف من الإعلان عن "التحقيق في الحالات الاستثنائية" تخفيف حدة النقد في اللحظات الحاسمة إلى أن يهدأ الغضب ويلتفت المجتمع الدولي إلى قضية أخرى - وهلمجراً. ولكن بعيداً عن أن هذه التحقيقات تندرج ضمن جهود إسرائيل لإسكات النقد الدولي لا معنى للتحقيقات التي يجريها جهاز تطبيق القانون العسكري وعلى رأسه وكيل عام النيابة العسكرية. لا تؤدي هذه "التحقيقات" إلى اتخاذ خطوات ضد أي من المسؤولين عن المسبب بالفلسطينيين لأنها منذ البداية لا تنظر في دور المسؤولين الذين وضعوا وصادقوا على سياسة إطلاق النار والأوامر المخالفة للقانون. كما لا تردع هذه التحقيقات عناصر قوات الأمن الفاعلين في الميدان لأنها قليلة جداً ومعظم هذا القليل ينتهي بإغلاق ملف التحقيق دون أن يسفر عن شيء. أما بالنسبة للضحايا الفلسطينيين وأسرتهم فلا تبحث هذه التحقيقات عن حقيقتهم ولا تجلب العدالة لهم.

هذا كله لا يحدث صدفة: ليست غاية جهاز تطبيق القانون العسكري ضمان المساءلة والمحاسبة وإنما هو جهاز منظم لطمس الحقائق والغاية من ذلك عكسية تماماً. رغم ذلك فإن الخطوة الترويجية - الإعلان عن فتح تحقيق - التي تكرر إسرائيل في كل مرة وبالطريقة نفسها تتجج مراراً وتكراراً في تحقيق الهدف على الأقل حتى الآن. ليست هذه مسألة نظرية بل مسألة حياة وموت: نجاح التكتيكات الترويجية المخادعة في منع المحاسبة والمساءلة يعني خسائر في الأرواح. لا يجب السماح بحدوث ذلك في هذه المرة أيضاً.

الرؤية الرسمية: نحن نحقق وكل شيء على ما يرام.

مرحلة الطمس الأولى تبدأ مع الفحص الذي يجريه "جهاز قيادة الأركان العامة لتقصي الأحداث الاستثنائية" (فيما يلي: الجهاز). أوضحت الدولة في الرد الذي قدمته على الالتماسات التي قدمت في نيسان 2018 طعناً في قانونية تعليمات إطلاق النار المطبقة في المظاهرات أن "مهمة الجهاز هي إجراء تقصي شامل لحقائق الأحداث وجمع المعطيات والمواد ذات الصلة، لكي تقدم إلى المدعى عليه رقم 2 [وكيل عام النيابة العسكرية] معلومات عن الحقائق الكاملة قدر الإمكان اللازمة لأجل حسم السؤال هل هناك أساس معقول لشبهة ارتكاب مخالفة جائية يبرر فتح تحقيق"¹.

في شباط 2019 نشر الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي وثيقة تناولت بتوسع مظاهرات قطاع غزة والرد عليها باسم الجيش. كتبت الوثيقة فقط باللغة الإنجليزية ونشرت مع اقتراب موعد نشر نتائج التحقيق حول الموضوع الذي تجرته لجنة مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة واشتملت على فصل خاص يتناول التحقيق في الأحداث². في هذا الفصل يعرف الناطق بلسان جيش إسرائيل وظيفة الجهاز تعريفاً أوسع من التعريف الوارد في رد الدولة المقتبس أعلاه. يزعم الناطق أن المعلومات التي يجمعها

¹ بند 47 في الرد المقدم من الدولة إلى محكمة العدل العليا في التماس 18/3003، "يش دين" ضد قيادة الأركان العامة في جيش إسرائيل.

² [Gaza Border Events: Questions & Answers](http://www.btselem.org/Gaza%20Border%20Events%20Questions%20and%20Answers)، نُشرت الوثيقة على موقع الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي.

الجهاز يستخدمها وكيل عام النيابة العسكرية لأجل حسم السؤال "هل سيتم فتح تحقيق جنائي في أحداث عينية" وأيضاً لأجل استخلاص العبر وتقديم توصيات ميدانية من شأنها أن تقلل مخاطر وقوع هذه الأحداث الاستثنائية في المستقبل.

مُنحت للجهاز صلاحيات واسعة تمكّنه من جمع معلومات وموادّ من أيّ مصدر يريده واستدعاء شهود من الجيش ومن خارجه. يستخدم الجهاز هذه الصلاحيات لكي يجمع أيضاً معلومات بخصوص استخدام القوة ونتاجه وانتشار عناصر القوات والعتاد الذي استخدموه واستعداد القوات للأحداث وكذلك معلومات استخباراتية. إضافة إلى ذلك يجمع الجهاز معلومات علنية نُشرت في شبكات التواصل الاجتماعي. يزعم الناطق بلسان جيش إسرائيل أنّ هذه الموادّ تساعد في تركيب صورة كاملة لأنشطة الجيش في كلّ واحد من الأماكن التي جرت فيها مظاهرات ولكيفية تطبيق التعليمات والقرارات التي أصدرها الضباط في الميدان.

وفقاً للوثيقة فقد أصدرت قيادة الأركان العامة منذ 4.4.2018 أي بعد المظاهرة الأولى بأيام معدودة توجيهات إلى الجهاز بأن يبدأ عمله وينقل نتائجه إلى وكيل عام النيابة العسكرية. لأجل ذلك جرى تشكيل طاقم خاص داخل الجهاز مكون من ضباط كبار يملكون المعرفة المهنية اللازمة من الجيش النظامي ومن جيش الاحتياط بضمنهم مستشارون قضائيون - جميعهم من خارج سلسلة الضباط في الميدان.

إلى هذا الجهاز تمّ تحويل جميع الحالات التي ورد في التقارير الميدانية أو ذُكر في وسائل الإعلام أنّها تضمّنت مقتل فلسطينيين مع إعطاء أولوية لحالات تخصّ مقتل قاصرين ومسعفين وصحفيين. ليس معلوماً عدد الحالات التي عالجها الجهاز فالناطق بلسان الجيش يذكر فقط أنّ عدد الحالات التي تمّ تحويلها إلى الجهاز من قبل منظمات وباسم أسر الضحايا بلغ أكثر من ستين. جاء في الوثيقة أنّه استناداً إلى الموادّ التي حوّلها الجهاز إلى وكيل عام النيابة العسكرية أو عز هذا حتى اليوم بفتح خمس تحقيقات في شأن 11 فلسطينياً قُتلوا خلال المظاهرات - ولا تزال جميع التحقيقات جارية. لم يفصل الناطق في الوثيقة أيّ الحالات التي فُتح في شأنها التحقيق ولماذا اختيرت هي تحديداً وما هي عمليات التحقيق التي جرت حتى الآن. تفصيل الحالات التي يتمّ التحقيق فيها نُشر فقط بعد مضيّ شهر.³

ردّ الفعل الدولي: إشادة بالتحقيقات

جرت الأمور وفقاً لتوقّعات إسرائيل: الإعلان أنّ الجهاز باشر أعماله بخصوص قتلى المظاهرات حظي بإشادة المجتمع الدوليّ ونجح في تخفيف حدّة النقد ضدّ سياسة إطلاق النار التي تطبقها إسرائيل خلال المظاهرات.

فعلى سبيل المثال أعلنت وزارة الخارجية البريطانية أنّ الحكومة قلّقة من كثرة أعداد القتلى والجرحى الفلسطينيين خلال المظاهرات وأنّها ترحّب بتعهّد إسرائيل بالتحقيق في الأحداث. وأضافت خارجيّة بريطانية أنّه يجب نشر نتائج التحقيق وإذا وُجد أنّ أحدهم تصرف خلافاً لما ينبغي يجب اتّخاذ خطوات ضدّه.⁴

كما أشاد المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيقولاي ملادينوف بما قامت به إسرائيل من تشكيل طاقم لفحص استخدام القوة خلال المظاهرات وذلك أثناء مناقشة أجراها مجلس الأمن في 26.4.2018، في أعقاب بروز كثرة القتلى والجرحى في المظاهرات ولما ينقض بعد شهر على بدئها. وتبعه عدد من الدول - من بينها فرنسا وبولندا وهولندا والاتحاد الأوروبي - أدلت بتعليقات إيجابية على إعلان إسرائيل أنّها مستعدة لإجراء تحقيق وأنّ الجهاز باشر أعماله.⁵

خلاقاً لذلك وبعد مضيّ 11 شهراً على بدء المظاهرات وتواصل الارتفاع الهائل في أعداد القتلى والجرحى قرّرت لجنة تفصّي حقائق مظاهرات غزة التي شكّلها مجلس حقوق الإنسان في هيئة الأمم المتحدة أنّه يوجد أساس معقول للاعتقاد أنّه سوى في حالات معدودة شكّل إطلاق النار على يد عناصر قوات الأمن خرقاً صارخاً لشرائع حقوق الإنسان وكذا القانون الإنسانيّ الدوليّ وأنّ بعض هذه الخروقات قد يشكل جريمة حرب وربما حتّى جريمة ضدّ الإنسانية. وقد أشارت اللجنة إلى تكرّر إخفاق حكومة إسرائيل في إجراء تحقيقات جديّة ومحاكمة ضباط وجنود جرّاء مخالفات ارتكبوها في حقّ الفلسطينيين ونوّهت أنّ هذا يثير

³ بنيف كوبوفيتش، وحدة التحقيقات في الشرطة العسكرية تحقّق في موت ثمانية فلسطينيين آخرين عند حدود غزة، "هآرتس"، 13.13.19

UK Parliament, Israel - Palestinians: [Written question](#) – 1359764

Security Council, [The situation in the Middle East, including the Palestinian question](#), 8244th meeting,⁵
26 April 2018

شكوكًا في شأن صدق نواياها الآن في شأن فحص ممارسات الجيش والمسؤولين السياسيين - الذين صاغوا وصادقوا على تعليمات إطلاق النار التي وجهت ممارسات الجيش خلال المظاهرات وأشرفوا على تطبيقها.⁶

ولكن اللجنة رغم الصرامة والحزم الذي أبدته في تقريرها ورغم استنتاجها أن إسرائيل تحقق دائمًا في إجراء تحقيقات جديّة طالبت إسرائيل بإجراء تحقيق في حالات أخرى قُتل وجرح فيها فلسطينيون، حالات ذات طابع مشابه للحالات التي سبق أن فُتحت في شأنها تحقيقات.⁷ إضافة إلى ذلك أعلن رئيس اللجنة سانتياغو كانتون في المؤتمر الصحفي أنّ "العبء الآن يقع على إسرائيل وعليها بالتالي أن تجري على وجه السرعة تحقيقًا نزيهًا ومستقلًا يراعي المعايير الدوليّة في جميع حالات القتل والإصابة في سياق المظاهرات، لكي تحدّد هل وقعت جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية لأجل محاسبة من يتبيّن أنهم مسؤولون عن ذلك".⁸

قضاة المحكمة العليا: هدأت خواطرننا، نحن نثق بالتحقيقات

لقد هدأت خواطر قضاة العليا في وقت سابق خلال سنة المظاهرات إزاء تفعيل الجهاز وتعهد إسرائيل بالتحقيق في "أحداث استثنائية". نائب رئيس المحكمة القاضي حنان ملتسر الذي كتب قرار الحكم المبدئي في التماس حول الموضوع تقبل رواية الدولة بكاملها حين عرضتها أمامه. فمثلًا قرّر القاضي المذكور أنّ المظاهرات كانت "أحداثًا جماهيرية وعنيفة" وأنّ "معظمها حدث بتوجيه من منظمة حماس الإرهابية" وأنها تضمّنت "مواجهات منظمة ومقصودة وجديّة مع قوات الأمن الإسرائيلية كما تضمّنت محاولات للمسّ بالمرافق الأمنية وحتى أنّه تمّ تنفيذ عمليات برعايتها وتحت غطاءها". وفيما يخصّ التعليمات قرّر القاضي ملتسر أنّها تسمح بإطلاق النار فقط إذا "تهدّد قوات الأمن التابعة للجيش الإسرائيلي أو مدنيّين إسرائيليين خطر محقّق وداهم" وأنّ استخدام النيران الحيّة يتمّ فقط كوسيلة أخيرة عندما لا تنفع الوسائل الأخرى في درء الخطر. في مثل هذه الحالة "و فقط عندئذٍ - تسمح التعليمات كما قيل لنا بإطلاق النيران على أرجل المخلّين الرئيسيّين بالنظام أو المحرّضين الرئيسيّين بهدف درء الخطر الوشيك والمتوقّع".

أمّا مجابهة التناقض بين ما جاء في قرار الحكم من وصف "معقّم" لتعليمات إطلاق النار وبين واقع ارتفاع أعداد القتلى والجرحى كلّ أسبوع نتيجة لتطبيق هذه التعليمات نفسها فيبقى القاضي للمستقبل ويلقي بها حصرًا على عاتق أجهزة التحقيق التي يديرها الجيش:

مع ذلك فنحن نفترض أنّ كثرة القتلى والجرحى حتى الآن، وحقيقة أنّ كثيرين أصيبوا في الجزء العلويّ من جسدكم وآخرون في ظهرهم أيضًا، كما يزعم مقدّمو الالتماس، سوف تؤديّ من جهة أولى إلى استخلاص العبر لكي تستخدم قدر الإمكان وسائل بديلة غير فتّاقة، ومن جهة ثانية إلى فحص معقّم، تجرّيه الأجهزة المذكورة هنا، لما حدث في الماضي.⁹

فعليًا: مجرد جهاز لطمس الحقائق

التحقيقات التي جرت طوال عشرات السنين - مع أو بدون جهاز قيادة الأركان العامّة الجديد نسبيًا - تشهد مرّة تلو الأخرى أنّ هذه التحقيقات ليست سوى آلية لطمس الحقائق. بعد أن طبّق الجيش سياسة استخدام القوّة العسكريّة التي أسفرت عن آلاف القتلى وعشرات آلاف الجرحى وأكثر من مائة ألف مشرّد بعد تفجير منازلهم لم يبق في جعبته سوى التلويح بمجرد إجراء تحقيق فقط في الحالات الاستثنائية.

سوى حالات معدودة شكّلت ورقة توت - لم تضيّع الدولة فرصة استخدامها لأغراض دعائيّة - جرى إغلاق جميع الملفّات دون التوصل إلى أيّ شيء ومع التأكيد على أنّ الضالعين في الحادثة تصرّفوا بموجب القانون أمّا السياسة نفسها فلم يتمّ فحص مدى قانونيّتها أبدًا.

⁶ Human Rights Council, [Report of the independent international commission of inquiry on the protests in the](#) [Occupied Palestinian Territory](#), بند 111.

⁷ المصدر السابق، بند 108

⁸ يُنظر بيان صحفيّ، لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة في شأن مظاهرات غزة: لا مبرر لإطلاق إسرائيل النيران الحيّة على المتظاهرين، صدر في 28.2.19

⁹ محكمة العدل العليا، ملف 18/3003، "بش دين" ضدّ قائد الأركان العامّة في جيش إسرائيل. (عبري)

قبل عشر سنوات وأثناء "عملية الرصاص المصبوب العسكرية" قتلت إسرائيل 1,391 فلسطينياً من بينهم على الأقل 759 (55%) لم يشاركوا في القتال ومن بين هؤلاء 318 طفلاً وفتى تحت سن 18. فوق ذلك هدمت إسرائيل حينئذٍ أكثر من 3,500 منزل وشرّدت بذلك عشرات آلاف الأشخاص كما ألحقت أضراراً جسيمة بالمرافق العامة والبنى التحتية. نزع الجرحى دماءهم حتى الموت عندما منع جيش إسرائيل وصولهم إلى المستشفيات وقتل الجيش فلسطينيين وهم يرفعون الأعلام البيضاء. ولأجل تبرير وشرعنة كلّ هذه الأفعال ابتدأ جهاز الطمس في تنفيذ مهمته: النيابة العامة "فحصت" أكثر من 400 حالة وأوعزت بفتح ما لا يقل عن 52 "تحقيقاً". في جميع الحالات كان استنتاج وكيل عام النيابة العسكرية أن كلّ شيء جرى كما يقتضي القانون سوى في ثلاث حالات أدين فيها جنود: بالسرقَة واستخدام طفل كدرع بشري واستخدام السلاح بما يخالف القانون.

ومرة أخرى خلال "عملية الجرف الصّامد العسكرية" قبل أربع سنوات ونصف: قتلت إسرائيل 2,203 فلسطينيين بضمنهم 1,392 (63%) لم يشاركوا في القتال ومن بين هؤلاء 528 تحت سن 18. كما هدمت أو ألحقت أضراراً جسيمة بما يقارب 18,000 منزل وشرّدت بذلك أكثر من 100,000 فلسطيني. أسر بأكملها قُتلت جرّاء القصف الجوي لمنزلها. ابتدأت تعمل عجلة طمس الحقائق: في هذه المرة شكّلت النيابة العسكرية "جهاز تحقيق خاص" حقّق وتقصّى الحالات التي اعتُبرت "استثنائية" ورفع توصياته إلى وكيل عام النيابة العسكرية. وفي هذه المرة أيضاً جاءت النتيجة مماثلة: كلّ شيء جرى كما ينبغي وبموجب القانون سوى حالة واحدة أدين فيها ثلاثة جنود بتهمة سرقة 2,420 شيكل. ولم تتم بعد عملية الطمس إذ ما زالت بعض "التحقيقات" مستمرة.

في أعقاب "الجرف الصّامد" كما في أعقاب "الرصاص المصبوب" شرعن جهاز الطمس كلّ شيء بأثر رجعيّ مستنداً إلى تأويلات باطلة وخاطئة قانونياً تنجم عن تصوّر أخلاقي لا يُحتمل. لم يتمّ التحقيق بتاتاً مع المسؤولين الحقيقيين: لا المسؤولين السياسيين الذين وضعوا السياسة وساندوها وشجّعوها ولا كبار المسؤولين العسكريين الذين طبّقوا السياسة ولا وكيل عام النيابة العسكري الذي صادق منذ البداية على التعليمات المخالفة للقانون وعلى السياسة الفتاكة وهو بالطبع لن يوعز بإجراء تحقيق ضدّ نفسه.

لا يوجد أيّ أساس عقلائي لأن نتوقع نتائج مغايرة في هذه المرة. مجدّداً سيفحص جهاز التحقيق فقط الحالات المعروفة "استثنائية" ولن يفحص السياسة نفسها وبضمنها تعليمات إطلاق النار التي تتيح استخدام النيران الحيّة ضدّ متظاهرين لا يشكلون خطراً على أحد. صرّحت إسرائيل عن هذه السياسة علناً وقرّرت أنها قانونية ولائقة حتّى قبل أن تبدأ المظاهرات وسارعت إلى تأطير هذه المظاهرات كنشاط غير مشروع مدّعية أنها تجري "بتوجيه منظمة حماس الإرهابية" وعليه صنّفت المشاركين فيها كـ"مخربين". وبالانساق مع ذلك - أوضح مسؤولون رسميون أنّ تعليمات إطلاق النار تسمح باستخدام النيران الفتاكة (بهدف القتل) على من يحاول المسّ بالجدار وحتى على كلّ من يقترب من الجدار 10 حتّى بعد أن بدأت الأحداث واتّضحت نتائج تطبيق هذه التعليمات واصل المسؤولون الرسميون الدفاع عنها والادّعاء أنها قانونية ولائقة - رغم أنّهم وخلافاً لصياغاتهم السابقة اهتموا هذه المرة بالإشارة إلى أنها تسمح بإطلاق النيران الفتاكة فقط كوسيلة أخيرة فقط عند وجود خطر داهم يتهدّد قوّات الأمن أو مدنيين إسرائيليين.¹¹ لكنّ الصياغات الدعائية شيء والواقع شيء آخر: في كلّ مرة تكرر إطلاق النيران الحيّة من مسافة بعيدة على متظاهرين لا يشكلون خطراً داهماً ومحققاً.

صحيح أنّ الوثيقة التي نشرها مؤخراً الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي تلمح إلى أنّ الجهاز يفحص أيضاً السياسة نفسها لكن من الواضح أنّ المعلومات التي يجمعها الجهاز لا هو يستخدمها ولا وكيل عام النيابة يستخدمها لأجل تقييم مدى قانونية التعليمات أو السياسة. وعليه لا يمكن تفادي الاستنتاج القائل بأنّه حتى تصريحات الناطق بلسان الجيش هذه دعائية وحسب ولا غاية منها سوى إسكات النقد. فنحن لا نرى في أيّ مكان آخر في هذه الوثيقة - الممتدّة على أكثر من مئة صفحة - تشكيكاً ولو في حدّه الأدنى بقانونية التعليمات التي صدرت للقوات في الميدان ولا نرى أيّ نقد للسياسة التي وُضعت للتعامل مع المظاهرات.

من الواضح إذن أنّ السياسة التي يطبّقها الجيش لم ولن يتمّ التحقيق فيها كما لن يتمّ فحص تعليمات إطلاق النار التي حظيت منذ بداية المظاهرة بدعم مطلق من جميع الأطراف: المسؤولون السياسيون وكبار المسؤولين العسكريين دافعوا عنها بحزم (ومنهم من طالب حتّى بمزيد من التشدّد فيها). وكيل عام النيابة العسكرية الذي يبيت بخصوص الشروع في التحقيقات واتخاذ الإجراءات القضائية هو الذي صاغ التعليمات منذ البداية وصادق على قانونيتها وهو بالطبع لن يُصدر توجيهات بإجراء تحقيق ضدّ نفسه. دافعت النيابة العامة عن التعليمات أمام قضاة المحكمة العليا وهؤلاء بدورهم أصدروا حكمهم بأنّها تعليمات لا تشوبها شائبة

¹⁰ يُنظر : بتسليم : قطاع غزة ليس "ساحة حرب" وإطلاق النار على المتظاهرين العزل جريمة 29.3.19 ، .

¹¹ يُنظر : وثيقة الناطق بلسان جيش إسرائيل، ملاحظة 2 أعلاه.

وَأَنَّ المشكلة - إذا كانت هنالك مشكلة هي في تطبيقها في حالات عينية فقط وهذه مسألة ينبغي أن يفحصها الجيش نفسه في المستقبل.

خاتمة القول أننا بعد فحص آخر وتحقيق آخر وإجراءات أخرى بلا معنى سنصل في نهاية المطاف إلى المكان نفسه: أيضاً في هذه المرة يتم التحقيق فقط في حالات معروفة على أنها "استثنائية"، وتطال الشبهات فقط عناصر فرادى من قوات الأمن من ذوي الرتب المتدنية، وتكون أقصى الشبهات الموجهة ضدهم مخالفة تعليمات إطلاق النار في حالات معدودة. وفي هذه المرة أيضاً لن يتم فحص التعليمات نفسها: تعليمات مخالفة بوضوح للقانون - ومن هنا كان على كبار المسؤولين أن يمتنعوا عن إصدارها، ومن هنا أيضاً يقع على الجنود واجب رفض الانصياع لها

هل سنشهد نهاية لجهاز الطمس؟

لا يزال الجنود منذ سنة وفقاً لسياسة إطلاق النار يطلقون النيران الحية عن بُعد نحو متظاهرين عزّل لا يشكلون خطراً محققاً وداهماً ويتواجدون أصلاً في الجانب الآخر من الشريط الحدودي لقطاع غزة. الأمر بإطلاق النيران الحية على مدنيين عزّل هو أمر مخالف بوضوح للقانون. وكما جاء في حكم قضائي صاغه القاضي بنيامين هليفي في 1958 في قضية مجزرة كفر قاسم: مخالفة مثل هذه الأوامر للقانون ليست "شككياً أو خفية أو نصف خفية" وإنما هي على العكس "مخالفة بالتأكيد وبالضرورة تظهر في سمات الأمر نفسه في طابع جنائي جليّ للأمر أو للأفعال التي يوعز الأمر بتنفيذها، مخالفة تُعمل في العين وخزاً والقلب غضباً إذا لم تكن العين عمياء والقلب أصمّ أو فاسداً".

كان على إسرائيل أن تمتنع منذ البداية عن تبني تعليمات إطلاق نار مخالفة بوضوح للقانون أو على الأقلّ كان عليها أن تسارع إلى تغيير هذه التعليمات فور اتّضح نتائجها المرّعة. لكنّ إسرائيل كعادتها سارعت إلى التستر بورقة التوت التي تستخدمها كلما استدعت الحاجة: منذ الأيام الأولى للمظاهرات أعلنت إسرائيل أنها سوف "تحقق" في الأحداث. لقد مرّت منذ ذلك الحين سنة. سنة من المظاهرات خلّفت منّي قتل و آلاف الجرحى و-11 ملفّ تحقيق في "أحداث عينية" تجريبه وحدة التحقيقات في الشرطة العسكرية وجميعها لا يزال التحقيق فيها جارياً. أمّا تعليمات إطلاق النار فلا تزال على حالها ولا يزال تطبيقها في الميدان مستمرّاً والمزيد من الأشخاص يُقتلون ويصابون ولا أحد يُحاسب على ذلك.

بالنسبة إلى إسرائيل ملقّات التحقيق ال-11 التي فُتحت هي ورقة التوت التي يمكنها التستر بها لكي تثبت أنها تحقّق ولكي "تُخرج" المظهر الزائف الذي تحتاجه لإسكات النقد إلى حين يهدأ الغضب وتمرّ عاصفة النقد. لكنّ إجراء التحقيقات ومحاسبة المسؤولين ليس مسألة نظرية ولزومه ليس لضرورات "الصورة" بل هو مسألة حياة وموت: التحقيقات ضرورية لكي يفهم المسؤولون أنّه لا يمكنهم الإيعاز بتنفيذ أوامر مخالفة للقانون ولكي تفهم العناصر الخادمة في الميدان ما هي حدود القوة المستخدمة. قسارى القول أنّ الهدف هو الردع لنلّا تتكرّر الممارسات المخالفة للقانون، وهذه رسالة ضرورية لمنع وقوع المزيد من القتل والجرحى. امتناع إسرائيل عن تمرير هذه الرسالة يدلّ على مدى استهتارها بحياة وسلامة أجساد الفلسطينيين المشاركين في المظاهرات.

تعهد إسرائيل بإجراء "تحقيق" يُؤخذ بجديّة ويحظى بالإشادة رغم أنّ الحقائق التي تعرضها هذه الوثيقة ووثائق أخرى سابقة أصدرتها بتسليم معروفة جيّداً - وهذا الأمر له تداعيات حقيقيّة: مثل هذا التعهد يُستخدم مرّة تلو الأخرى كصمّام لتخفيف الضغط الدوليّ على إسرائيل سعياً إلى وقف تطبيق سياستها الفتاكة. بذلك تتمكّن إسرائيل من مواصلة نهجها بحريّة أو حتى التطرّف فيه.

لا تريد إسرائيل إجراء تحقيق. كلّ مقصدها خلق مظهر زائف يوهم بأنّها تريد ذلك. وهذا هو السبب أيضاً في أنّ هيئات التحقيق التي أقامتها لا تقدر فعلياً على إجراء التحقيق. لا يوجد أيّ سبب لمواصلة الانخداع بالمغالطات التي تروّجها إسرائيل وبالذعاية التي تسوّقها ولا معنى لمواصلة عدّ ملقّات "التحقيق" التي فُتحت وتخصيص مكان لها في عناوين الجرائد أو الانفعال من غضب السياسيين الزائف على وكيل عامّ النيابة العسكرية الذي "يجرؤ على التحقيق مع جنودنا". استريحوا - فهو لا يتقصّى الحقائق بل هو يطمسها.

التغيير الحقيقيّ في السياسة الإسرائيلية يبدأ فقط حين يطالب المجتمع الدوليّ إسرائيل بذلك وحين يفعل ذلك بحزم وعلى نحو لا يقبل التأويل بحيث لا تتمكّن بعد من التملّص ببعض وعود خاوية بأنّها سوف "تحقق". على المجتمع الدوليّ أن يستغلّ قوّته ونفوذه لكي يفرض على إسرائيل وقف إطلاق النيران وتغيير سياستها. عندئذٍ فقط عندئذٍ ستتوقّف إسرائيل عن تسخير لستار الدخان المسمّى "تحقيقات" خدمة لأغراضها وسوف تُجبر على حسم أمرها: إمّا أن تعترف علناً أنّها غير معنيّة بتأناً بمساءلة ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني بما في ذلك إيقاع القتل والجرحى على يد عناصر قوات الأمن وإمّا أن تجري تغييراً عميقاً وجذرياً على أداؤها وممارساتها. حتى ذلك الحين لا حلّ سوى وقف التواطؤ مع سلسلة الأكاذيب.